الأمم المتحدة S/2001/402

مجلس الأمن

Distr.: General
24 April 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إلى المجلس رد رواندا على تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية (الوثيقة S/2001/357 المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

وتود رواندا أن توضح من جديد سبب وجودها في الكونغو على نحو ما أوضحته دائما وهو: أن قواتنا كانت وما زالت تقاتل هناك ميليشيا إنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وتعمل من أجل ضمان أمن أراضينا وشعبنا. أما الإعراب عن ذلك على نحو مخالف فإنه يحيد بنا عن القضايا الحقيقية، وتعيد رواندا تأكيد دعمها لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وهو السبيل الوحيد لوقف الاتهامات والاتهامات المضادة.

وتأمل رواندا في أن يواصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مساعدة الأطراف في اتفاق لوساكا على تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذا كاملا دون مزيد من التأخير ولكي تمضي جميع الأطراف قدما على درب الوفاء بالتزامها المعلن.

وأكون ممتنا لو عُممت هذه الوثيقة على جميع الأعضاء كإحدى وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جوزيف و. موتابوبا
السفير
الممثل الدائم

010501 300401 01-34807 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

رد حكومة رواندا على تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية

هذا نوع من التقارير التي ينبغي للقارئ أن يقرأه قراءة عكسية. وبغية تتبع ما يحويه التقرير من سخافات، فإن على المرء البدء بتوصياته المتطرفة. ومن الجلي أن توصيات ''الخبراء'' كانت بمثابة تمنيات وضعت سلفا استندوا إليها في وضع إطار منهجيتهم.

والحق أنه ليس هناك ما يثير الدهشة من أن محاولتهم الأولى في إعداد تقرير لم تفِ بالغرض، وكان لزاما عليهم أن يعيدوا النظر فيها. لكن لسوء الحظ، فإن المحاولة الثانية تفتقد هي الأخرى إلى الحس المهني إلى حد بعيد وهي مليئة بالإشاعات والتلميحات المغرضة. وإنه لمن غير المفيد فعلا أن يعتمد مجلس الأمن على خبراء ليست لديهم أي معرفة بالمنطقة التي يقومون بأبحاث عنها؛ لأن النتيجة في آخر الأمر ستكون مجرد أخبار صحفية لا سند لها، بل مجرد أحاديث من أحاديث الشوارع، ودعاية تنادي بالتعديل.

وثمة بالأساس أربع قضايا هي التي حدت بفريق الخبراء إلى أن يقوم بإعداد هذا النوع من التقرير:

١ - فهم فسروا ولايتهم على أنها حملة موجهة ضد فئة خاصة، وأعدوا شيئا بدا وكأنه يؤكد ما اعتبروه تحصيل حاصل؛

٢ - إنهم عملوا متوهمين عدم وجود حركة للتمرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو عدم أهميتها؛

٣ - استندوا فيما خلصوا إليه من نتائج رئيسية إلى مفهوم خاطئ لـ ''عدم القانونية'' والمشروعية؛

٤ - إنهم يتجاهلون أو يجهلون تماما التاريخ والصلات التجارية في منطقة البحيرات الكبرى؛

٥ - لم ينظر الفريق في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الحالية التي تشكل رواندا ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية طرفا فيها.

أما فيما يتعلق بتفسير الفريق لولايته، فإنه يتجلى بوضوح في مصادر المعلومات غير الموثوقة التي استند إليها. فالإشارات إما إلى ''الهاربين من الجندية''، و ''العدد الكبير من المطَّلعين الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أوروبا''، و ''المصادر الموثوقة'' التي لم يتم تحديدها، فإنها تجعل التقرير يبدو وكأنه قصص خيالية أكثر من أي شيء آخر. ولم يبذل أي جهد للاضطلاع بهذه الولاية.

ويستند تقرير فريق الخبراء في نتائجه إلى افتراض أنه لا ينبغي أن تكون للمتمردين أي سلطة في الأراضي التي يسيطرون عليها. والواضح أنهم على غير دراية باتفاق لوساكا ولا يبدو أنهم يدركون بأن هؤلاء المتمردين قد وجِّهت إليهم الدعوة لحضور مناقشات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وحسب ما ورد في التقرير، فإن ''جميع الأنشطة التي تجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون موافقة الحكومة الشرعية عليها هي أنشطة غير قانونية''.

وهذا القول سخيف حقا وسوف يفضي لا محالة إلى استنتاجات سخيفة. فالافتراض بأن جميع الأنشطة التي يقوم بها أهالي الكونغو الذين لا يخضعون لإدارة كينشاسا هي أنشطة غير قانونية هو تجاهل للحقائق على أرض الواقع.

فثمة أناس يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وحيث ما كان الناس، لا بد أن تكون ثمة دائما أنشطة اقتصادية. ففي هذه المناطق، توجد إدارة تشرف على شؤون الصحة والتعليم والسلامة لعموم السكان. ولأهالي الكونغو هؤلاء كل الحق في استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من الثروات التي توجد تحت سيطرتهم على نحو ما أقر به فعلا فريق الخبراء في الفقرة ١٤ (ب).

التجارة بين رواندا والكونغو

أولا وقبل كل شيء، يوهم التقرير بأنه يتناول الاستغلال غير المشروع منذ أن بدأت الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنه ينتهي بمهاجمة التجارة القانونية الحالية التي يشير إليها على أنها تجارة غير قانونية. فالتجارة داخل هذه المنطقة لم تبدأ مع الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم إن التجارة غير القانونية بأي سلعة أساسية لا تحدث إلا في الحالات التالية:

(أ) إذا كانت السلعة محظور الاتجار بها لأسباب صحية أو أسباب تتعلق بصحة النباتات أو لأي أسباب مؤكدة أخرى. ويتم إبلاغ جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بهذه الحالات؛

(ب) إذا كان الاتجار بالسلع يتم بصورة تتنافى مع إجراءات التجارة الدولية أو الداخلية المعتمدة. وقد وُضِّحت هذه الإجراءات على نحو جيد في معاهدة منظمة التجارة العالمية والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن القوانين التجارية والجمركية الوطنية.

علما بأن رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية هما من الدول الموقِّعة، وبالتالي فهما عضوان في منظمة التجارة العالمية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ومنظمة الممر الشمالي. وتُلزم جميع هذه المعاهدات والبروتوكولات كلا من البلدين بتيسير التجارة فيما بين شعبيهما وعبور السلع بين الدولتين، فضلا عن العبور الحر لشحنات أي من البلدين إلى أي بلد آخر. وتستوجب الحالة الراهنة أن تتم جميع هذه الصفقات في إطار اتفاق لوساكا، الذي ينص على أن الأطراف المعترف بها دوليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسيطر على الأراضي التي تحت يديها إلى غاية أن يتم إحلال مؤسسات جديدة محلها.

ووقّعت رواندا وبوروندي وزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) على معاهدة الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. وتنص هذه المعاهدة على التعاون في مجال الصناعة المصرفية، والكهرباء، والتجارة فيما بين هذه البلدان الثلاثة. ويوجد الخشب وحجر القصدير من بين المنتجات التي بوسع جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تصدرها إلى رواندا أو بوروندي تحت رقم ١ ورقم ٤٠. وتشمل القائمة ٥١ منتجا. ومن المهم الإشارة إلى أنه بموجب هذا البروتوكول، تتاجر الدول الثلاثة بعملاتها المحلية، على حين تقوم مصارفها المركزية بعملية المقاصة. وتتم التجارة بين هذه الدول الثلاث عن طريق الشركات المسجلة على الصعيد الوطني (المحلية والدولية) أو عن طريق الأفراد الذين توجد لديهم رخص معترف بها على الصعيد الوطني. ولم يحدث أن قامت أي شركة أو مؤسسة أو فرد من دون رخصة مناسبة باستغلال الخشب أو حجر القصدير أو تصديره إلى رواندا على نحو لا يقيم اعتبارا لمعاهدة الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. ولا يخفى أن عبء الإثبات يقع على عاتق فريق ''الخبراء''. فالتجارة بهذه المنتجات كانت موجودة حتى قبل إنشاء هذه الجماعة وليس ثمة إطلاقا أي سبب يجعلها تتوقف في التسعينات.

وتوجد في رواندا رواسب للمعادن الثقيلة بعضها قيد الاستغلال على حين يتعين استغلال رواسب أخرى.

ومن بين تلك الرواسب التي هي قيد الاستغلال معدن كولتان (أحسن نوعية في المنطقة) وحجر القصدير والوولفرام. وتنتج رواندا حاليا ما معدله ١٢٠ طنا متريا من الكولتان شهريا وهو ما يفسر أرقام الصادرات التي تثبتها شهادات المنشأ الرواندية. وتقوم المؤسسات المحلية والدولية المسجلة لاستغلال المعادن والاتجار بها باستغلال هذه المعادن وتصديرها إلى أوروبا بواسطة شهادة منشأ يوقِّع عليها ويعتمدها الموظفون المختصون في وزارة التجارة والصناعة والسياحة. وقد قدمت نماذج من توقيعاتهم إلى الاتحاد الأوروبي وأمانات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وتتمتع المؤسسات المذكورة أعلاه بموجب قوانين التجارة الدولية (الإشارة هنا إلى قوانين منظمة التجارة العالمية) بحرية استيراد معادن إما مماثلة لتلك المنتجة في رواندا أو التي لا توجد إطلاقا في رواندا من أجل إعادة تصديرها أو معالجتها لأغراض التصدير. علما بأن المعادن المعاد تصديرها لا ترفق بها شهادات المنشأ الرواندية. أما المعادن التي تعالَج وتصدر فترفق بها شهادة منشأ تبين بوضوح النسبة المئوية للقيمة المضافة على المنتج من قِبل الشركة الرواندية والنسبة المئوية التي تُنسب للبلد مصدر المواد الخام. هذا و لم تُصدر رواندا حتى الآن أي شهادة منشأ من هذا القبيل لأنه لم تقم أي شركة في رواندا بنشاط في مجال معالجة المعادن.

وبمقتضى المادة ٢ من قوانين العبور الواردة في معاهدة إنشاء السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبموجب قانون الجمارك في رواندا المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢، فإن إعادة تصدير السلع وعبورها في رواندا يُعد نشاطا قانونيا. ورواندا ملزمة قانونا كغيرها من الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بتيسير إعادة تصدير السلع وعبورها في إطار الإجراءات المحددة. ولذلك، فإنه بوسع كل شركة مسجلة في رواندا وتقوم باستغلال المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تمرر أي معادن عن طريق رواندا إلى أوروبا أو إلى أي مكان آخر. وتصدر رواندا استمارات التصريح الجمركي للعبور البري لصالح هذه الشركات ولا تُلزمها إلا بدفع أجور التخزين.

وتؤكد حكومة رواندا أنها ليست على علم بوجود أي تجارة غير قانونية. وإذا كانت ثمة دلائل أخرى، فسيتعين على فريق الخبراء أن يكون في وضع يمكِّنه من أن يضمِّن تقريره ما يلي:

١ - دليل على قيام أي شركة بتمرير معادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق رواندا بما يخالف أحكام معاهدات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى أو منظمة التجارة العالمية؛

٢ - دليل على قيام رواندا بتصدير أحجار الماس الواردة في الجدول ٥ (بما في ذلك الفقرتان ١٠٤ و ١٠٧) من التقرير وذلك عن طريق إبراز شهادات المنشأ التي رافقت المنتجات المذكورة؛

٣ - القوانين والاتفاقيات التي تم تجاهلها بتيسير عبور سلع منشؤها جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق المحطة البرية الرواندية.

ادعاءات محددة

وفي مواجهة الادعاءات المحددة فإن حكومة رواندا سترد فيما يلي عليها فقرة فقرة حيثما يحاول التقرير توريط رواندا.

الفقرة ٣١: لا يُعزى نشاط سيدة الأعمال غولامالي إلى وجود رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي تضطلع بأنشطة تجارية في الكونغو منذ أكثر من ثلاثين

سنة. وكان يمكن لفريق الخبراء أن يكون أكثر إقناعا لو أنه قدم دليلا على دعم معين قدمته رواندا إلى السيدة غولامالي.

الفقرة ٣٢: وفي الفقرة ٣١ يزعم التقرير أن ''مطار كيغالي العسكري'' يستعمل لتيسير نقل الأسلحة والمعدات العسكرية وغيرها من السلع. وتجدر الإشارة بوضوح إلى أنه ليس لرواندا مطارات عسكرية من أي نوع كان.

الفقرة ٣٣: لقد كان الجزء الشرقي من الكونغو معزولا عن العالم من حيث المواصلات الجوية الدولية. وفي ظل هذا الوضع بات لزاما على البضائع والأشخاص في الكونغو المرور عبر كيغالي لعدم وجود رحلات دولية إلى غوما وبوكافو. علما بأن تقديم هذه الخدمات لا تحرمه أي قوانين دولية قائمة. لذا فإن الادعاء بأن مطار كيغالي الدولي يستعمل كقناة لتمرير البضائع الكونغولية هو ادعاء لا يقوم على أساس.

الفقرة ٣٧: يورد التقرير اتهامات أطلقها ضد رواندا شخص يُدَّعى بأنه ''منشق عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية''. فكيف يمكن لفريق دولي من الخبراء أن يردد مثل هذه المزاعم الخطيرة مستندا في معلوماته على شخص يصفه الفريق بأنه ''منشق عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية'' الذي لا شك بأنه يضمر الحقد ضد التجمع وحليفته رواندا؟

الفقرة ٣٨: يوحي التقرير في هذه الفقرة بأن الجيش الوطني الرواندي قد شجع وشارك في عمليات نهب مزعومة طالت مصارف محلية في كيسنغاني. وتستند هذه الاستنتاجات إلى رأي متهافت يقول بأن الجنود المشاركين في عمليات النهب المزعومة لم يكونوا يتحدثون اللينغالا. إن هذا المستوى من ''المصادر''، وتلك الاستنتاجات الواهية المبينة أعلاه تكشف عن افتقار البحث الذي قام به ''الخبراء'' إلى الجدية.

الفقرة ٥٥: إن الادعاءات التي سيقت ضد الروانديين باستغلال الأخشاب الكونغولية يبين مرة أخرى جهل فريق الخبراء بالاتفاقات والاتفاقيات التجارية الإقليمية القائمة. فإذا كان أي من المواطنين الروانديين قد شارك في التجارة داخل بوروندي أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي تجارة مشروعة ظلت مستمرة طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية ضمن إطار اتفاق الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، الموقع بين البلدان الثلاثة عام ١٩٧٦. والحق أن هناك عددا من الروانديين الذين يملكون ويستغلون، منذ عقود، آلاف الدونمات من الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الفقرة ٥٨: ومن أسف أن هذا الجزء من التقرير يثبت كيف أن هذه الوثيقة هي محض اختلاق. ففي الفقرة ٥٨، يذكر فريق الخبراء بأن شخصا يُدَّعى بأنه ضابط في الجيش الوطني الرواندي، هو القائد روتو، قد شارك في استخراج الكولتان. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن رتبة القائد غير موجودة في المؤسسة العسكرية الرواندية، وإلى أنه ليس في الجيش الوطني الرواندي جندي أو ضابط يُدعى روتو.

الفقرة ٦٠: يسعى تقرير فريق الخبراء إلى توريط حكومة رواندا في الاستخراج المنظَّم للموارد الطبيعية الكونغولية وذلك بالادعاء بأن هذه الحكومة سخَّرت السجناء في ''التنقيب عن الكولتان في مقابل تخفيض الأحكام الصادرة ضدهم ولقاء مبالغ نقدية محدودة لشراء الأغذية''. وكما أن فريق الخبراء يبدو أنه لا يعرف مصدر هذا الادعاء (إذ يشير التقرير بكل بساطة إلى أن ''الفريق أُبلغ مؤخرا'') فإن من ساق هذا الاتهام ضد رواندا هي وكالة أنباء رومية كاثوليكية **MISNA** في أوائل آذار/مارس والتي دحضتها لاحقا الحكومة مما أحرج الوكالة نفسها. ويوجد في رواندا اليوم عدد كبير نسبيا من السجناء وهو

وضع ناجم عن الإبادة الجماعية التي حصلت عام ١٩٩٤. لقد كانت حكومة رواندا الأكثر انفتاحا فيما يتعلق بنظام السجون فيها. والحق أن إدارة السجون وصيانتها هو عمل مشترك تقوم به الحكومة والمنظمات التي تمثل المجتمع الدولي. فلجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية لإصلاح النظام الجنائي ومنظمة محامين بلا حدود هي ثلاث منظمات معروفة عملت مع الحكومة بشكل وثيق على تأمين رفاه السجناء. وعليه، لا يمكن أن يكون أي من السجناء قد نقل أو قد عبر الحدود، وهو أمر أصعب، لأي غرض كان دون معرفة هذه المنظمات.

الفقرة ٦١: إن الادعاء بأن رواندا متورطة في زعزعة استقرار الأحياء البرية في منتزه كاهوزي - بييغا هو ادعاء لا أساس له من الصحة، نظرا لعدم حصول أي انتشار عسكري رواندي في هذه المنطقة بالذات. بل إن هذه المنطقة هي معقل لميليشيا الإنتراهاموي التي يُشتبه بقتلها سياحا في محتجز الصيد في بويندي عام ١٩٩٩.

الفقرة ٦٤: ويفيد التقرير أيضا بأن ''البضائع المستوردة من المناطق المحتلة تصل عبر مرفأي مومباسا ودار السلام. ويفترض أنه قد تم التأكد من ذلك خلال الزيارة التي قام بها فريق الخبراء إلى مصلحة الجمارك . . . في كامبالا''. إن هذا الإعلان بحد ذاته من جانب فريق الخبراء يثبت ببساطة أنه قد توصل إلى ما توصل إليه من استنتاجات عن جهل. فلا جديد في القول إن الجزء الداخلي من الكونغو الشرقية لا يزال حتى اليوم يستخدم مرفأي مومباسا ودار السلام وذلك بسبب قربهما الجغرافي. فالطريق البديل الأطول يمر عبر مرفأ ماتادي على المحيط الأطلسي على طول نهر الكونغو.

الفقرة ٦٨: وينبغي للاهتمام الموجه ضد مواطنين كونغوليين بامتلاكهم حسابات مصرفية في المصارف الرواندية أن يوضع في سياقه. فاتفاق الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى يسمح لمواطني رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء معاملات مصرفية في أي من هذه البلدان الثلاثة دون عائق. وقد أجرى الشعب الكونغولي على مر العقود معاملات مع المؤسسات المالية الرواندية ونظام البريد الرواندي في إطار الاتفاقات الإقليمية القائمة. ومرة أخرى نؤكد أن هذه العمليات في حال حصولها، هي عمليات مشروعة وقانونية.

الفقرات ٧٣-٥٧ و ٨٦: إن الشركات المذكورة في هذه الفقرات هي شركات تجارية خاصة رواندية وأجنبية لا صلة لها بحكومة رواندا.

وينبغي أن يكون واضحا أن ليس لدى وزير المالية أو أي فرد من أسرته أي نوع من المصالح في شركة إير نافيت Air Navette. ويحتفظ وزير المالية بحقه في اتخاذ إجراءات قانونية ضد هذا التشهير الصارخ.

ولا أساس للتلميح في الفقرة ٨٦ بأن المعاملات بين المصارف الخاصة الفردية وبعض الهيئات السياسية في المنطقة تحظى بموافقة حكومة رواندا.

الفقرة ٧٦: إن الادعاء بأن الموارد الطبيعية المستخرجة من الكونغو تُنقل بشكل غير مشروع عبر كيغالي هو ادعاء غير صحيح. ويؤكد ذلك بوضوح وجود اتفاقيات تجارية إقليمية، وعدم إمكان وصول الحاملات البحرية الدولية إلى شرق الكونغو، وكون جمهورية الكونغو الديمقراطية جهة مسؤولة عن رفاه شعب يزيد عدد سكانه على عشرين مليون نسمة.

الفقرة ٧٧: فيما يتعلق بالادعاءات المالية والمصرفية الواردة في هذه الفقرة ينبغي أولا الإشارة إلى عدم إنشاء أي مصارف جديدة في رواندا بعد عام ١٩٩٧. ثانيا، إن اثنين من المصارف المذكورة في هذه الفقرة، وهما اتحاد المصارف

الكونغولية ومصرف الكونغو التجاري، لا يملكان مقار أو فروع لهما في رواندا رغم أن هذا الأمر، في حال حصوله، لا يشكل أمرا غير قانوني.

الفقرة ٨٣: يسعى التقرير إلى ذكر بعض رجال الأعمال العاملين مع الحكومة وبعض الزعماء في رواندا، والسيد موديست ماكابوزا هو مثال على ذلك. فهو رجل أعمال كونغولي معروف جيدا تعود الأنشطة التجارية التي تضطلع بها عائلته إلى أربعة عقود. وليس من المعروف أنه يقيم صلات تجارية مع القيادة في رواندا وتحديدا مع الرئيس كاغامي الذي اختار تقرير لجنة الخبراء الإشارة إليه وحده بوقاحة.

الفقرة ٨٤: يبيِّن هذا الجزء من التقرير مرة أخرى طبيعة العمل الذي يدعو للسخرية الذي يؤديه فريق الخبراء، فلا أسماء الضباط ولا الجهات المذكورة في الفقرة موجودة في رواندا.

الفقرتان ٩٠ و ٩١: إن الادعاءات المقدمة في هاتين الفقرتين هي، على غرار الادعاءات الأخرى الواردة في التقرير، وهمية ومختلقة ولا أساس لها من الصحة، وتتحدى حكومة رواندا فريق الخبراء أن يثبت صحتها.

الفقرات ١١٠-١١٤: ترتكز العمليات الحسابية في هذه الفقرات على معطيات كاذبة. فأولا هذه الأرقام وهمية برمتها. إذ ليس لرواندا ٠٠٠ ٢٥ جندي في جمهورية الكونغو الديقراطية. ثانيا إن وتيرة استخدام الطائرات وتكاليفها مُبالغ فيها إلى حد بعيد. ثالثا لا وجود للعلاوات المدفوعة لجنود الجيش الوطني الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الفقرات ١٢٦-١٢٩: كما أثبتت حكومة رواندا في ردها هذا، لم يتمكن هذا التقرير من أن يثبت أن الجيش الوطني الرواندي:

(أ) يضطلع بأي أنشطة تجارية مباشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ب) يملك أسهما في أي من الشركات أو المشاريع؛

(ج) يتلقى أي مدفوعات مباشرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(د) يتقاضى أي مبالغ لقاء الحماية التي يؤمنها أو أي عائدات ضريبية مما يسمى ''مكتب الكونغو''؛

(هـ) يستفيد بأي شكل من الأشكال من وجود جنوده في الكونغو.

الفقرات ١٧٥-١٧٩: تكشف الادعاءات الواردة في هذه الفقرات تجاهل فريق الخبراء التام للأسباب الجذرية للحرب الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللصراع في منطقة البحيرات الكبرى. فهي تتعارض مع توصيات بلدان المنطقة ومع توصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نفسه فيما يتعلق بطريقة التقدم نحو حل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى، والتي تتمثل في تنفيذ اتفاق لوساكا بصيغته الحالية.

الفقرة ١٨٥: تحصل رواندا على المعونة الثنائية في شكلين: إما عن طريق الدعم المباشر للميزانية، أو من خلال المنظمات غير الحكومية.

وهناك عملية ميزنة شفافة ذات آليات مساءلة داخلية؛ هي تحديدا مؤسسات مراجع الحسابات العام، وديوان المحاسبة، واللجنة البرلمانية للحسابات العامة، وهي جميعا عاملة وتكفل استخدام الأموال العامة حسبما ينص عليه القانون المالي.

وتبدو حالة دعم ميزان المدفوعات واضحة جدا. إذ ازداد الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي (التعليم

والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى) باطراد على مدى السنوات الثلاث الماضية. والحق أنها ازدادت بأكثر من الضعف بالنسبة للصحة والتعليم خلال هذه الفترة.

وتتوافر في مؤسسات بريتون وودز سجلات تشهد على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، توجد مراجعات مستقلة للحسابات السنوية يجريها المانحون الذين يقدمون الدعم المباشر للميزانية، مثل ''Crown Agents'' بالنسبة للمملكة المتحدة، و''MD 21 company'' بالنسبة لأموال الاتحاد الأوروبي.

وتقارير هذه المراجعات الحسابية متاحة، وهي تعكس ما تفعله هذه المعونة بالتحديد. ولم يحتج فريق الخبراء إلى التفكير فيما تستخدم فيه هذه الأموال.

الفقرات ١٨٧-١٩٠: منذ عام ١٩٩٨، بدأت رواندا تنفيذ برنامج لإصلاح الهياكل الاقتصادية مع مؤسسة بريتون وودز. وهناك آليات داخلية لرصد تنفيذ مختلف الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية. ويوجد لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي موظفون ذوو كفاءة عالية يتمثل واجبهم في التحقق من الامتثال للإجراءات المقررة. ويمكن لأي شخص أن يرى بنفسه العمل الذي تقوم به هذه الهيئات المعتبرة للأمم المتحدة وموظفيها خلال هذه الفترة. وقد كان يمكن للفريق أن يكون أكثر إنصافا لهذه المؤسسات ولموظفيها، لو أنه رجع إلى عملهم وسجلاتهم. فحتى اليوم لم يشكك أي شخص في كفاءة هذه المؤسسات.

وقد جاء تأهل رواندا للحصول على المساعدة من برنامج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نتيجة لالتزام الحكومة القوي بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة وتحقيق الأهداف المقررة. ولم تكن المعايير المحددة بوضوح إلا ثمرة كد وتعب، ولم تكن مجرد مكافأة كما يحلو للفريق أن يصورها.

والفقرة ١٩٠ مغلوطة وتتعارض مع الفقرتين ١١٠ و ١١١. فميزانية الدفاع لم ترتفع، بل إنها قد تناقصت باطراد (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) على النحو التالي:

١٩٩٨	٤,٣-
١٩٩٩	٤,٢-
٢٠٠٠	٣,٨-
٢٠٠١	٣,٢-

(المصدر: صندوق النقد الدولي: رواندا: مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

الفقرة ١٩٥: لقد قدمنا ما مفاده أن الفريق، حسب اعترافه بنفسه، ليس لديه أسس للزج برئيس دولة رواندا، ناهيك عن أسرته، في تقريره. فإن لم يكن لدى الفريق حقا دليل على تورط أسرته في تجارة الماس فلماذا ذكر ذلك؟ إن لم يكن القصد هو تلطيخ اسمه؟ وليس مقبولا أن يشرع فريق خبراء ذو ولاية من الأمم المتحدة في حملة تشهير غير مبررة ضد رؤساء دول من الدول الأعضاء، وأسرهم، أو حتى ضد المواطنين العاديين.

الفقرتان ١٩٦-١٩٧: ويريد التقرير أن يصدق العالم أن معرفة أي رئيس دولة لبعض كبار رجال الأعمال في بلاده أمر لا بد من أن ينطوي على شر. بيد أننا نريد أن نفند تماما التلميح بأن هذا يجعل الرئيس كاغامي شريكا لرجال الأعمال، أو يتعارض بأي طريقة مع مسؤوليات منصبه الرفيع المستوى.

الفقرة ١٩٨: جرت إعادة تنظيم جميع المؤسسات الرواندية بموجب قانوننا الأساسي، الذي بدأ سريانه في عام ١٩٩٣. ولا يمكن بأي حال للرئيس كاغامي أن ينشئ أي مؤسسات خارج هذا الإطار. ومن ثم، فقد أخطأ التقرير

إذ أوحى بأن هناك إدارة للعلاقات الخارجية في وزارة الدفاع، تتولى تنفيذ معاملات تجارية للجيش الرواندي الوطني.

الفقرة ٢٠٠: ويواصل التقرير تشويهه لأقوال الرئيس ونواياه. فهو قد ذكر الحقيقة عندما قال إن المواطنين الروانديين يقومون بأنشطة تجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتغير شيء من ذلك. وهو لم يكن يخادع أي شخص، وكانت لديه معلومات صحيحة. وترى حكومة رواندا أن موقف أعضاء فريق الخبراء من هذه المسألة يشكل صدمة وإساءة بالغة. وكان الفريق على نفس القدر من الخداع حين حرَّف كلمات الرئيس. فهو حينما تحدث عن ''الحرب التي تتكفل بتغطية تكاليفها''، إنما كان يشير إلى قدرة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحمل تكاليف الحرب.

الفقرة ٢١٠: ولم يجر تحريف مهمة الجيش الوطني الرواندي كما يدعي التقرير. إذ أوقف الجيش الوطني الرواندي، تحت قيادة الرئيس كاغامي، عمليات الإبادة الجماعية، وواصل بنجاح حمايته لشعب وأقاليم رواندا. وحرر الجيش الوطني الرواندي ١,٥ مليون لاجئ، كانوا محتجزين كرهائن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بواسطة أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة ومقاتلي إنتراهاموي Interahamwe، في عام ١٩٩٦. كما انخفضت عمليات التسلل الواسعة والأعمال البربرية المرتكبة من قبل قوات الإبادة نفسها، إلى مستويات لا تُذكر، بسبب احتواء الجيش الوطني الرواندي لهم. وما من شك في أن الجيش الوطني الرواندي يطبق اليوم اتفاق لوساكا تطبيقا نموذجيا يحتذى به.

الفقرة ٢١١: لم يثبت فريق الخبراء وجود اتحادات إجرامية في المنطقة. ويعتبر الوضع في المنطقة ''هشا وحساسا'' بسبب ما ثبت من أن القوات الإجرامية، بما في ذلك قوات إنتراهاموي ومقاتلو القوات المسلحة الرواندية السابقة، يتلقون الدعم العسكري والسياسي والمعنوي برغم قرارات مجلس الأمن العديدة التي تحث الدول الأعضاء على وقف كافة أشكال المساعدة المقدمة لهم.

لقد كان دور الرئيس كاغامي أساسيا في وقف أعمال الإبادة الجماعية، تلك الجريمة الكبرى، وهو سيواصل العمل على أن تكون لدى شعب رواندا القدرة على منع تكرر أعمال الإبادة. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يحيد عن تصحيح أخطاء الماضي التي مكَّن وجودها في المقام الأول من حدوث أعمال الإبادة الجماعية.

وتؤمن حكومة رواندا أن معظم هذه الادعاءات ينبعث ويشكِّل جزءا من الحملة التعديلية التي يُعرف واضعوها جيدا. وهي الحملة التي تسعى من جهة إلى إلهاء حكومة وشعب رواندا عن البحث عن حل دائم لمشاكلهم الأمنية، وتحاول من جهة أخرى أن تبرر استمرار تقديم الدعم إلى قوات الإبادة الجماعية، التي تعتبر السبب الحقيقي لوجود قواتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خاتمة:

تبدو الروح التي قادت عمل فريق الخبراء واضحة في النتائج التي توصل إليها والتوصيات التي قدمها. إذ يذكر الفريق، أولا وقبل كل شيء، أن ''تقريره وتوصياته تتماشى'' مع قراري مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٤١ (٢٠٠١)، ومع اتفاق لوساكا كذلك. وهذا قول مغلوط تماما. ويثير الاهتمام الشديد فعلا، أن أولى التوصيات التي خرج بها الفريق هي تمديد ولايته. فيا لأعضائه من مرتزقة.

وتعتبر معظم توصياتهم، لا سيما تلك التي تعالج العقوبات والشؤون المالية والاقتصادية، محاولات فجة جدا

للإيحاء بأن التمرد في الكونغو ينبغي القضاء عليه ببساطة، علما بأن حلفاء الفريق يعانون هم أيضا من جراء تأييدهم له. وينادي الخبراء بأن يرفض مجلس الأمن عملية لوساكا، وهي خطوة في الاتجاه الخاطئ دون شك. ولا داعي للدخول في تفاصيل توصياتهم بشأن تجارة الماس والمنتجات الغابية والأخشاب، وجبر الأضرار والتعويض عنها، وإطار إعادة البناء، إذ أن التوصيات تقوم على التحيز البحت. ويتضح تحامل التقرير كذلك في طريقة تحديده للسلع الأساسية التي يجب التحري بشأنها. إذ تورد الفقرة ١٣ قائمة بموارد لا توجد سوى في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وقد تم التغاضي عن النحاس والكوبالت واليورانيوم وماس كاساي والنفط، إذ يرى الفريق أنها تتعرض للنهب من قِبل الحكومة ''الشرعية'' وحلفائها. ولعل إحدى أكثر سمات التقرير إزعاجا هي تمويهه للنهب الحقيقي للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة من قِبل حكومة كينشاسا وحلفائها. ويجري تناول المعاملات الإجرامية، التي يجري بعضها لتمويل الحرب، وبعضها الآخر لإثراء بعض الأفراد، في تقرير فريق الخبراء، وكأنها معاملات عادية. وينجم هذا بالطبع عن تجاهل فريق الخبراء عن عمد لمفاهيم الشرعية واللاشرعية.

وفي الفقره ٢٤٢ يوحي أعضاء فريق الخبراء، عن طريق سعيهم لتأمين أمنهم الشخصي وحماية مجلس الأمن لهم، بأن ما قاموا به يلحق أضرارا بالبلدان والمنظمات والأفراد المذكورين في التقرير. وفي هذا مزيد من التوضيح للسلوك غير المهني لأعضاء الفريق. فالتقرير لا يحقق في أي شيء أشد خطرا على المنطقة من تدفق الأسلحة إلى مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية، على سبيل المثال [انظر قرارات المجلس ٩١٨ (١٩٩٤)، و ٩٩٧ (١٩٩٥)، و ١٠١١ (١٩٩٥)، و ١٠١٣ (١٩٩٥)، و ١١٦١ (١٩٩٨)، إضافة إلى الرسالة S/1998/438 والتقرير S/1998/1096]. والواقع أن التقرير برمته مريب ويسعى عن عمد إلى الإضرار بالبلدان والأفراد المذكورين فيه.

ومن المهم جدا ألا تسقط الهيئة العالمية في شرك أولئك الذين يريدون دائما تحويل انتباه العالم عن الأسباب الحقيقية للحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولعل مجلس الأمن يذكر أنه قد شكل لجنة دولية للتحقيق (رواندا)، قدمت تقريرها S/1998/1096، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨. وقد أوضح الفريق بجلاء في الفقرة ٨٧ من تقريره أن ''اللجنة مقتنعة بأن مقاتلي القوات المسلحة الرواندية السابقة ومقاتلي إنتراهاموي Interahamwe قد ظلوا يتلقون الأسلحة والذخائر من خلال صلاتهم الوثيقة بالجماعات المسلحة الأخرى في أنغولا وأوغندا وبوروندي وغيرها، ومؤخرا جدا، ومن خلال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك برغم أن مجلس الأمن قد فرض حظرا على إمدادهم بالأسلحة، وأن هذا الحظر ظل ساريا منذ أعمال الإبادة الجماعية التي جرت في ١٩٩٤. علما بأن مقاتلي القوات المسلحة الرواندية السابقة ومقاتلي إنتراهاموي قد أصبحوا الآن بالفعل حلفاء لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها، ولحكومات أنغولا وتشاد وزمبابوي وناميبيا. وقد أضفت العلاقة الجديدة سمة شرعية على مقاتلي إنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة. وأصبحت الحالة الراهنة تمثل صدمة بالغة''.

إن هذا، دون شك، هو السبب الأساسي، فيما يختص برواندا، للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس الأنشطة التجارية. والحق أن أي تقارير تحاول تحويل انتباه مجلس الأمن عن عملية لوساكا تعتبر في غاية الخطورة.

وختاما، فإننا نحث مجلس الأمن على ألا يحيد عن طريقه فيما يتعلق بكفالة السلم والأمن في منطقة البحيرات

الكبرى. ويجب عليه، في قيامه بذلك، أن ينتبه إلى مختلف المناورات التي تحاول تحويل الانتباه عن المشكلة الحقيقية للقوى الهدامة، مثل قوات إنتراهاموي، وجبهة الدفاع عن الديمقراطية، وتحالف القوى الديمقراطية وغيرها، والجهات التي تمولها. ويعتبر هذا التقرير بصفة خاصة مضللا، وجائرا عن سوء نية، وخبيثا بالتأكيد. لذا ينبغي رفضه في مجمله.

كيغالي، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١